الأمم المتحدة EP

UNEP/MED IG.26/9

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
اتفاقية برشلونة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة
خطة عمل البحر الأبيض
المتوسط

5 تـ

الأصل: إنجليزي

الدورة الثالثة والعشرون لاجتماع الأطراف المتعاقدة في
اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

بورتوروز، سلوفينيا، 5-8 ديسمبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال: القرارات القطاعية

مشروع القرار 6/26: الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي في إطار المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية

لأسباب تتعلق بالبيئة وتوفير التكاليف، تمت طباعة هذه الوثيقة بعدد محدود. يرجى من السادة المندوبين إحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مذكرة عن الأمانة

اعتمدت الدورة العادية الحادية والعشرون لاجتماع الأطراف المتعاقدة (COP 21) في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها (اتفاقية برشلونة) (نابولي، إيطاليا، 2-5 ديسمبر/كانون الأول 2019) القرار IG. 24/10 الذي يكلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط (برنامج MED POL) بوضع تدابير تنظيمية جديدة في إطار المادة 15 من بروتوكول **حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية** (LBS) لست خطط إقليمية، منها الخطة المتعلقة بإدارة القطاع الزراعي (يشار إليها فيما يلي باسم "الخطة الإقليمية").
ولتحقيق هذا الهدف، نص القرار IG.24/10 لمؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين على إنشاء مجموعات عمل مكونة من خبراء يتم تعيينهم من قبل الأطراف المتعاقدة، وقد عُقد اجتماعان لمجموعتي العمل في أكتوبر 2022 ومايو 2023 (المشار إليهما على التوالي بتقريري الاجتماعين WG.539/6 وWG.562/7). وناقشت الأطراف المتعاقدة خلال هذين الاجتماعين، التدابير المقترحة بالإضافة إلى تواريخ الالتزام بالأهداف الملزمة قانونًا. تمت مراجعة النتائج النهائية لاجتماعات فرق العمل والموافقة عليها من قبل اجتماع جهات اتصال برنامج تقييم ومراقبة التلوث في البحر الأبيض المتوسط (MED POL) الذي عقد في 24-26 مايو 2023 (تقرير الاجتماع WG.563/15).

وقد تم وضع الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي المدرجة في الملحق الأول بهذا القرار على أساس مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تشكل البنية الأساسية للخطة الإقليمية. أما التدابير الواردة في الخطة الإقليمية، فتتناول الإطار التنظيمي ووسائل التنفيذ، بما في ذلك الحد من إنتاج الملوثات والمساهمة في الزراعة المستدامة. كما وتتضمن الخطة الإقليمية خمس ملحقات توفر عناصر إرشادية لدعم تنفيذ التدابير الواردة فيها.

يساهم تنفيذ التدابير الواردة في الخطة الإقليمية في تحقيق الأهداف الآتية من أهداف التنمية المستدامة:

1- الهدف 14 المتمثل في "منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بشكل كبير، ولا سيما التلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري والتلوث الناتج عن المواد المغذية" وفق الموعد الزمني المستهدف في العام 2025؛
2- الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق ب"تنفيذ ممارسات زراعية مرنة تزيد الإنتاجية، وتساعد في الحفاظ على النظم البيئية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ"، وفق الموعد الزمني المستهدف في العام 2030؛
3- الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وهو "تحسين جودة المياه عن طريق الحد من التلوث، والقضاء على تصريف النفايات والحد من إطلاقات المواد الكيميائية والمواد الخطرة" وفق الموعد الزمني المستهدف في العام 2030.

كذلك، يساهم تنفيذ تدابير الخطة الإقليمية في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي تدعو الأطراف في المادة 4 من الاتفاقية إلى اعتماد نهج متكامل لمعالجة التصحر والجفاف، فضلا عن اتفاقية ستوكهولم التي تدعو الأطراف في المادة 3 منها إلى تنفيذ تدابير لتنظيم مبيدات الآفات الجديدة أو المواد الكيميائية الصناعية الجديدة التي لها خصائص الملوثات العضوية الثابتة (POPs). تتناول الخطة الإقليمية الجهود العالمية والإقليمية ذات الصلة لمواجهة تحديات الحد من المواد البلاستيكية عبر اتباع طرق فعالة وناجعة للحد من تأثير المنتجات الزراعية البلاستيكية على منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك عبر تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين والعمل على تطوير استهلاك وإنتاج مستدامين لتحقيق وضع بيئي جيد.

وتماشيا مع الالتزامات العالمية المذكورة أعلاه، تم الاتفاق على المواعيد الملزمة قانونًا المقترحة لتدابير الخطة الإقليمية والتي حددت لعام 2028 بالنسبة للإطار التنظيمي و2030 بالنسبة لتنفيذ التدابير. وشكلت هذه المواعيد النهائية والجوانب التقنية ذات الصلة جوهر المناقشات التي أجرتها الأطراف المتعاقدة في جميع الاجتماعات السابقة. ويقدم الملحق الثاني لهذا القرار خطة العمل مع الجدول الزمني لتنفيذ مواد الخطة الإقليمية.

وقد تم عرض التكاليف التقديرية لتنفيذ التدابير الأساسية للخطة الإقليمية والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها في دراسة أعدتها الأمانة (تقرير UNEP/MAP WG.562/6) بهدف تزويد الأطراف المتعاقدة بالبيانات والمعلومات اللازمة، من منظور اقتصادي، وذلك للموافقة على الخطة الإقليمية واعتمادها.

سيساهم تنفيذ الخطة الإقليمية في تحقيق البرنامج الموضوعي 1 "نحو بحر متوسط وساحل خالٍ من التلوث والنفايات يحتضنان اقتصادًا دائريًا" من الاستراتيجية المتوسطة الأجل لخطة عمل البحر المتوسط 2022-2027 لبرنامج العمل والميزانية للفترة 2024-2025، وبالتحديد النتيجة 1.2 (النشاط 1.2.2) اللذان يدعوان إلى "اتخاذ تدابير وطنية وإقليمية بما في ذلك الاستثمارات لتنفيذ الخطط الإقليمية المعتمدة" بهدف تقديم 21 خطط تكيف وطنية/برامج عمل، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، ملفات المشاريع المتعلقة بالإجراءات/التدخلات ذات الأولوية لتحقيق/الحفاظ على وضع بيئي جيّد في البحر الأبيض المتوسط.

وتمت الموافقة على مشروع القرار المقترح وملحقاته من قبل اجتماع جهات الاتصال لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2023 (إسطنبول، تركيا، 12-15 سبتمبر 2023) وتم تقديمه هنا للنظر فيه في الاجتماع الثالث والعشرين للأطراف المتعاقدة (مؤتمر الأطراف 23) (بورتوروز، سلوفينيا، 5-8 ديسمبر 2023) تمهيداً لاعتماده.

[القرار IG.26/6]

الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي في إطار المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية (LBS)

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها في اجتماعهم الثالث والعشرين،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 296/76 الصادر في يوليو 2022، المعنون "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"،

إذ تشير كذلك إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة الصادر في 15 مارس/آذار 2019، UNEP/EA.4/Res.21. المعنون "نحو كوكب خالٍ من التلوث"،

إذ تشير كذلك إلى قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة الصادرة في 6 ديسمبر/كانون الأول 2017، UNEP/EA.3/Res.10 "معالجة تلوث المياه لحماية النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه واستعادتها"، المؤرخ في 15 مارس/آذار 2019، UNEP/EA.4/L.12 "حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛" المؤرخ في 2 مارس/آذار 2022، UNEP/EA.5/Res.2 "الإدارة المستدامة للنيتروجين"؛ وUNEP/EA.5/Res.7 "الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛" وكذلك UNEP/EA.5/Res.11 "تعزيز الاقتصاد الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين"،

ومراعاة لاتفاقية برشلونة وبروتوكولها لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية (LBS)، وتحديداً المادة 5 منه، التي تنص على وضع خطط عمل وبرامج وطنية وإقليمية تحتوي على التدابير والجداول الزمنية لتنفيذها؛ والمادة 15 (الفقرة 3) التي تنص على الالزامية القانونية للتدابير وجداولها الزمنية،

إذ تشير إلى القرار IG.24/10 بشأن العناصر الرئيسية للخطط الإقليمية الستة للحد من/منع التلوث البحري من المصادر والأنشطة البرية الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الحادي والعشرين (COP 21) (نابولي، إيطاليا، 2-5 ديسمبر/كانون الأول 2019)،

إذ تلاحظ بقلق المستويات المفرطة من المواد المغذية والملوثات الناتجة عن الزراعة والتي تؤثر بشكل كبير على النظم الإيكولوجية البرية وأنظمة المياه العذبة والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية،

إذ تدركُ الحاجة الملحة لتعزيز العمل بالتآزر مع المبادرات الإقليمية والعالمية ذات الصلة، مثل الشراكة العالمية بشأن إدارة المغذيات (GPNM) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصفقة الأوروبية الخضراء (2019)، وجدول الأعمال المتعلق بالمياه العائد للاتحاد من أجل المتوسط،

إذ تشير إلى القرار IG.19/5 بشأن صلاحيات مكونات خطة عمل البحر المتوسط (COP 16) (مراكش، المغرب، 3-5 نوفمبر 2009)، لا سيما صلاحيات برنامج تقييم ومراقبة التلوث في البحر الأبيض المتوسط (MED POL)،

وبعد أن تم النظر في تقرير اجتماع جهات الاتصال لبرنامج تقييم ومراقبة التلوث في البحر الأبيض المتوسط MED POL (أثينا، 24-26 مايو/أيار 2023)، وكذلك تقارير الاجتماعين الأول والثاني لمجموعات عمل الخبراء المعينين بوضع الخطط الإقليمية بشأن الزراعة وتربية الأحياء المائية وإدارة مياه الأمطار الناتجة عن المناطق الحضرية في البحر الأبيض المتوسط (أثينا، أكتوبر 2022 ومايو 2023)،

1. تُقر الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي في إطار المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية (LBS)، الواردة في الملحق الأول بهذا القرار؛
2. تأخذ علماً بخطة العمل والجدول الزمني لتنفيذ مواد الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي، الواردة في الملحق الثاني لهذا القرار؛
3. تدعو الأطراف المتعاقدة إلى التنفيذ الفعال للخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي وتقديم تقرير إلى الأمانة، وفق اللازم، بحسب أحكام المادة 8 من القرار؛
4. تطلب من الأمانة (MED POL) أن تقدم، بناء على الطلب ورهناً بتوّفر الأموال، المساعدة اللازمة للأطراف المتعاقدة لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي؛
5. تحث الأطراف المتعاقدة والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات المانحة على المساهمة في تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي وفقاً للصلاحيات المحددة لكل منها.

الملحق الأول

الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي

الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي

المادة 1
تعريف المصطلحات

لغرض هذه الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي والمشار إليها فيما بعد باسم "الخطة الإقليمية":

(أ) "الهضم اللاهوائي" هو عملية تقوم فيها البكتيريا بتحليل المواد العضوية - مثل روث الحيوانات، والمواد الصلبة الحيوية في مياه الصرف الصحي، ومخلفات الطعام - في غياب وجود الأكسجين.

(ب) "المحصول السنوي" هو أي نبات يكمل دورة حياته في موسم نمو واحد. البذرة النائمة هي الجزء الوحيد من النبات السنوي الذي يبقى على قيد الحياة من موسم نمو إلى آخر. تشمل النباتات السنوية الزهور البرية وزهور الحديقة والخضروات.

(ت) "الطاقة الحيوية" تعني الطاقة المخصصة للاستخدام الصناعي أو التجاري والمشتقة من مصادر بيولوجية (مثل المواد النباتية أو النفايات الحيوانية).

(ث) "منحنى الامتصاص، المواد المغذية" يعني قياس نمو المحاصيل واستهلاكها للعناصر المغذية في المراحل الفسيولوجية المختلفة: النمو، وفترة الإزهار، وتكوّن الفاكهة.

(ج) "مسؤولية المنتج الموسعة" تعني مجموعة من التدابير التي تتخذها الأطراف المتعاقدة للتأكد من أن منتجي المحاصيل يتحملون المسؤولية المالية أو المسؤولية المالية والتنظيمية لإدارة النفايات الناتجة خلال دورة حياة المنتَج.

(ح) "التسميد بالري" يعني استخدام الأسمدة في وقت واحد مع مياه الري وليس في عملية منفصلة، وهو ما يوصَى به في كثير من الأحيان باستخدامه مع أنظمة الري بالتنقيط مقارنة بالري بالغمر التقليدي (التوزيع غير المنضبط للمياه على التربة). من حيث المبدأ، يمكن إضافة جميع العناصر الغذائية الضرورية، بما في ذلك المغذيات الدقيقة، عن طريق التسميد.

(خ) "السماد": أي مادة تستخدم أو معَدّة للاستخدام على النباتات أو غلافها الجذري أو على الفطر أو غلافه الفطري، أو المراد منها تكوين الغلاف الجذري أو الغلاف الفطري، سواء بمفردها أو مخلوطة بمادة أخرى، من أجل تزويد النباتات أو الفطر بالعناصر الغذائية أو تحسين فعاليتها الغذائية.

(د) "الشروط الإطارية" تعني خلق المعرفة وظروف السوق والحصول على التمويل والأنظمة وآليات الدعم.

(ذ) "الممارسات الزراعية الجيدة (GAP)" هي مجموعة من المبادئ التي يجب تطبيقها على الإنتاج في المزرعة وعمليات ما بعد الإنتاج، مما يؤدي إلى منتجات زراعية غذائية وغير غذائية آمنة وصحية، مع مراعاة الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(ر) "الإدارة المتكاملة للآفات (IPM)" تعني الدراسة المتأنية لجميع طرق حماية النباتات المتاحة والتدابير المناسبة للحؤول دون تكوّن مجموعات الكائنات الضارة والحفاظ على استخدام منتجات وقاية النباتات، وغيرها من أشكال التدخل، بمستويات مجدية اقتصاديا ومبرَرة بيئيًا وتحُدّ أو تقلل من المخاطر على صحة الإنسان والبيئة.

(ز) "الري" هو الاستخدام الاصطناعي للمياه على الأراضي لتسهيل نمو المحاصيل والمراعي. ويتم ذلك بطرق الري بواسطة الضغط (مثل الري بالرش والتنقيط والرذاذ) أو عن طريق ضخ المياه على الأرض (الري بالغمر).

(س) "السماد الطبيعي"، لأغراض هذه الخطة الإقليمية، يعني النفايات والمواد العضوية التي تفرزها الماشية أو خليط من الفضلات والنفايات التي تفرزها الماشية، حتى في أشكالها المعالجة.

(ش) "الارتشاح" يعني حركة انتقال السوائل (الماء أو النفايات السائلة) إلى داخل التربة.

(ص) "المحاصيل الدائمة" هي المحاصيل غير التدويرية بخلاف الأراضي العشبية الدائمة والمراعي الدائمة التي تشغل الأرض لمدة خمس سنوات أو أكثر والتي تعطي محاصيل متكررة، بما في ذلك المشاتل والمشاتل قصيرة الدورة.

(ض) "المبيد" يعني مادة كيميائية تستخدم لمكافحة الحشرات الضارة والحيوانات الصغيرة والنباتات البرية وغيرها من الكائنات الحية التي يمكن أن تنمو وغير المرغوب فيها. تعمل المبيدات الحشرية التي يرشها المزارعون على محاصيلهم لمكافحة الآفات، إنما يمكنها أن تلحق الضرر بصحة الإنسان والتنوع البيولوجي.

(ط) "الزراعة الدقيقة" تعني استخدام مدخلات خارجية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المياه والأسمدة والمبيدات الحشرية، بحسب التباين الزمني والمكاني لاحتياجات المحاصيل.

(ظ) "الجريان السطحي" يعني تدفق المياه على سطح التربة بدلاً من الارتشاح: عملية الجريان السطحي.

(ع) "الحراثة، التربة" تعني المعالجة الميكانيكية للتربة لمكافحة الحشائش والآفات والتحضير للبذار.

(غ) "رصد الاتجاه" هو كشف الاتجاهات الزمنية الخاصة بملوثات محددة في نقاط ساخنة معينة في البيئة البحرية الساحلية، بهدف مراقبة فعالية تدابير التحكم المتخذة في نقاط التلوث الساخنة وفق بيانات طويلة الأمد لعدة عقود أو أكثر.

المادة 2
النطاق والهدف

1. المنطقة التي تنطبق عليها الخطة الإقليمية هي المنطقة المحددة وفقًا للمادة 3 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية (LBS)، والتي تتكون من منطقة البحر الأبيض المتوسط على النحو المحدد في المادة 1 من الاتفاقية؛ الحوض الهيدرولوجي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ المياه على جانب اليابسة من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض المياه الإقليمية وتمتد، في حالة المجاري المائية، إلى حد المياه العذبة؛ المياه قليلة الملوحة والمياه الساحلية المالحة بما في ذلك المستنقعات والبحيرات الساحلية؛ والمياه الجوفية المتصلة بالبحر الأبيض المتوسط.
2. تنطبق الخطة الإقليمية على القطاع الزراعي في المناطق الساحلية أو الأحواض الهيدرولوجية التي تصرف الملوثات في البحر الأبيض المتوسط.
3. يتمثل هدف الخطة الإقليمية التخفيف والحد من التلوث الناجم عن الأسمدة والمبيدات الحشرية والنفايات الناتجة عن الأنشطة الزراعية، بالإضافة إلى تعزيز الجوانب المتعلقة بالزراعة المستدامة.

المادة 3
الحفاظ على الحقوق

4. يجب ألا تخل أحكام هذه الخطة الإقليمية بالأحكام الأكثر صرامة ذات الصلة بإدارة الأنشطة الزراعية والواردة في الآليات أو البرامج الوطنية أو الإقليمية أو الدولية الحالية أو المستقبلية.

المادة 4
المبادئ التوجيهية

5. تمت صياغة تدابير الخطة الإقليمية وفقًا للمبادئ التالية:

(أ) ترتبط الزراعة المستدامة بنظم إنتاج زراعي فعالة ومجدية اقتصاديا تحافظ على التنوع البيولوجي وتحميه، وتحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتساهم في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

(ب) يعد منع التلوث بالمواد المغذية الذي تسببت فيه المصادر الزراعية أو الناجم عنها أمرًا أساسيًا لحماية صحة الإنسان والموارد الحية، والنظم البيئية المائية.

(ت) يعد الجريان السطحي عاملاً حاسماً يؤدي إلى نقل الفائض من العناصر الغذائية والمبيدات الحشرية والنفايات، وخاصة النفايات البلاستيكية، إلى البحر الأبيض المتوسط.

(ث) يعد استخدام مياه الري بكفاءة والتشغيل المناسب لأنظمة الري التي تتكيف مع خصائص التربة والظروف المناخية وأنواع المحاصيل، أمرًا ضروريًا لتقليل الجريان السطحي وتنظيم ارتشاح المياه.

(ج) يساهم الاستخدام المفرط وغيره من الاستخدامات غير المناسبة للمبيدات الحشرية، في تلوث التربة والمياه والهواء ويؤثر سلبًا على التنوع البيولوجي مع ما يترتب عن ذلك من آثار ضارة على صحة النباتات والحيوانات والبشر.

المادة 5
التدابير

I. <u>الإطار التنظيمي للحد من مدخلات الملوثات والنفايات الأخرى الناجمة عن الأنشطة الزراعية</u>

6. بحلول عام 2028، تنشئ الأطراف المتعاقدة إطارًا تنظيميًا يهدف إلى تقليل ومنع التلوث الذي تسببت فيه الملوثات أو الناجم عنها وعن النفايات الأخرى الناتجة عن الأنشطة الزراعية. ولتحقيق هذا الهدف، تنظر الأطراف المتعاقدة في الجوانب الرئيسية الأربعة التالية، حسب الاقتضاء:

(أ) المغذيات التي يتم تصريفها من الأنشطة الزراعية والتي تساهم في تخثُّث المياه الساحلية جراء استخدام الأسمدة العضوية وغير العضوية والسماد الطبيعي. يشمل الملحق الأول العناصر التوجيهية التي ينبغي إدراجها ضمن الإطار التنظيمي.

(ب) جريان مياه الري وارتشاحها يساهم في نقل الزائد من العناصر المغذية والمبيدات الحشرية والنفايات وخاصة النفايات البلاستيكية إلى البيئة البحرية. يشمل الملحق الثاني العناصر التوجيهية التي ينبغي إدراجها ضمن الإطار التنظيمي.

(ت) تعد الإدارة المتكاملة للآفات إحدى الأدوات التي تساهم في خفض مدخلات المبيدات الحشرية، مما يسمح باستخدام المبيدات وفق المستويات المبرَّرة اقتصاديًا وبيئيًا. يشمل الملحق الثالث العناصر التوجيهية التي ينبغي إدراجها ضمن الإطار التنظيمي.

(ث) ممارسات الإدارة الجيدة التي تساهم في تقليل توليد النفايات البلاستيكية الناتجة عن الأنشطة الزراعية في سياق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدائري. يشمل الملحق الرابع العناصر التوجيهية التي ينبغي إدراجها ضمن الإطار التنظيمي.

II. تنفيذ تدابير للحد من مدخلات الملوثات والنفايات الأخرى الناجمة عن الأنشطة الزراعية

7. بحلول عام 2030، تقوم الأطراف المتعاقدة، قدر الإمكان، بإنشاء خدمات إرشادية/استشارية وبرامج تدريب وحملات توعية للمزارعين لتعزيز تنفيذ التدابير المناسبة على أساس الإطار التنظيمي المحدد وفقًا للفقرة (6) وذلك لـتقليل مدخلات الملوثات والنفايات الأخرى الناجمة عن الأنشطة الزراعية.

8. بحلول عام 2030، تقوم الأطراف المتعاقدة، قدر الإمكان، بسنّ آليات دعم لتمكين المزارعين من تنفيذ التدابير المناسبة، حسب الاقتضاء، للحد من مدخلات الملوثات والنفايات الأخرى الناجمة عن الأنشطة الزراعية على أساس الإطار التنظيمي المحدد وفقًا للفقرة (6).

9. بحلول عام 2030، تقوم الأطراف المتعاقدة، قدر الإمكان، بتعيين "المناطق المعرضة للخطر" وهي جميع مناطق الأراضي الزراعية التي تصب في المياه الساحلية وتساهم في تخثُّثها. لتحقيق هذا الهدف، تقوم الأطراف المتعاقدة ب:

(أ) إخطار أمانة اتفاقية برشلونة بهذا التعيين الأولي في غضون 6 أشهر؛

(ب) رصد الاتجاه وقياس تركيزات المواد المغذية التي يتم تصريفها في المياه الساحلية بالإضافة إلى العناصر التوجيهية التي ينبغي مراعاتها بالنسبة للإجراء المنصوص عليه في الملحق الخامس؛

(ت) الاتفاق على أهداف الحد من التلوث الناجم عن الكم الزائد من المواد المغذية بالإضافة إلى نتائج رصد الاتجاه وفقا للفقرة (9.ب) والملحق الخامس.

(ث) تنفيذ تدابير الاستجابة المناسبة للحد من مصادر التصريف المفرط للمواد المغذية وفقاً لأهداف التخفيض المحددة للمناطق المعرضة للخطر من الفقرة (9.ج)؛ و

(ج) تقييم أو مراجعة أو تحديد المناطق المعرضة للخطر كل خمس سنوات.

III. تنفيذ تدابير تساهم في الزراعة المستدامة

10. بحلول عام 2030، تقوم الأطراف المتعاقدة، قدر الإمكان، بتنفيذ تدابير تستند إلى الممارسات الزراعية الجيدة التي تساهم في الحفاظ على صحة النظم الطبيعية؛ بالإضافة إلى تطبيق استراتيجيات ذكية تعزز ترابط المياه والطاقة والغذاء؛ مع الأخذ في الاعتبار الفرص وأوجه التآزر بين جميع الأنظمة. ولتحقيق هذا الهدف، تهيئ الأطراف المتعاقدة الظروف الإطارية لدعم المزارعين، حسب الاقتضاء، لتنفيذ:

(أ) نُهج متكاملة لتوفير العناصر الغذائية للمحاصيل مع الأخذ في الاعتبار المحتوى المتبقي من العناصر الغذائية في التربة، ومحتوى العناصر الغذائية في مياه الري (مياه الصرف الصحي العذبة والمعالجة)، والمواد المغذية المتوفرة في الأسمدة والسماد الطبيعي.

(ب) الممارسات الزراعية التي تقلل من التآكل من خلال حماية سطح التربة والسماح للمياه بالارتشاح بدلاً من الجريان (الحراثة البيئية، محاصيل التغطية، إلخ)

(ت) الممارسات الزراعية الذكية مناخياً (مثل الضخ بالطاقة الشمسية، والزراعة الدقيقة، وما إلى ذلك) لإعادة توجيه النظم الزراعية، أولاً لدعم التنمية بشكل فعال وضمان الأمن الغذائي في مناخ متغير؛ وثانيًا للاستخدام الأمثل للموارد (الأرض والمياه والمدخلات الخارجية).

(ث) تكنولوجيات الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة العمليات من خلال تحسين إنتاج الأغذية وتصنيعها وتوزيعها.

المادة 6
المساعدة الفنية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات

11. لغرض تسهيل التنفيذ الفعال للمادة الخامسة من هذه الخطة الإقليمية، تتعاون الأطراف المتعاقدة على تنفيذ وتبادل وتشارك أفضل الممارسات الزراعية للحد من مدخلات الملوثات والنفايات الأخرى الناجمة عن الأنشطة الزراعية، إما بشكل مباشر أو بدعم من الأمانة. ولتحقيق هذا الهدف، تتعاون الأطراف المتعاقدة أيضًا في إعداد وتنفيذ مبادئ توجيهية تقنية مشتركة.

المادة 7
الجدول الزمني للتنفيذ

12. يتعين على الأطراف المتعاقدة تنفيذ التدابير الواردة في هذه الخطة الإقليمية وفقا للجداول الزمنية المحددة لكل منها .

المادة 8
إعداد التقارير

13. يتعين على الأطراف المتعاقدة تقديم تقارير حول تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذه الخطة الإقليمية، بما يتماشى مع متطلبات الإبلاغ والجداول الزمنية المنصوص عليها في المادة 26 من الاتفاقية والمادة 13، الفقرة 2 (د) من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية.

المادة 9
الدخول حيز التنفيذ

14. تدخل الخطة الإقليمية الحالية حيز التنفيذ وتصبح ملزمة في اليوم الـ 180 الذي يلي تاريخ الإخطار من قبل الأمانة وفقًا للفقرتين 3 و4 من المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية.

الملحق 1

عناصر توجيهية لإنشاء الإطار التنظيمي للحد من مدخلات المغذيات من الأسمدة والسماد الطبيعي في إطار تنفيذ المادة الخامسة بشأن التدابير

بهدف تنفيذ الفقرة 6 (أ) من المادة الخامسة بشأن الحد من التلوث الناجم عن مدخلات المغذيات في الأسمدة والسماد الناتج عن الأنشطة الزراعية، تطبق الأطراف المتعاقدة العناصر التوجيهية التالية عند وضع الأطر التنظيمية، مع تقديم المبررات، حسب الاقتضاء:

(أ) احتياجات النباتات من العناصر الغذائية.[1]

(ب) خصائص التربة.

(ت) انحدار الأرض.

(ث) الخصائص المناخية.

(ج) ظروف البذر والغرس.

(ح) المسافة إلى المسطحات المائية وشاطئ البحر.

(خ) سعة وتخزين السماد الطبيعي ووسائل تجنب الانسكابات.

(د) طريقة تطبيق الأسمدة والسماد الطبيعي: الاستخدام الفعال للآلات الميكانيكية لرش الأسمدة والسماد الطبيعي ونثرها، بما في ذلك مراقبة الأداء.

(ذ) معالجة السماد الطبيعي بالتثبيت قبل استخدامه: التسميد أو غيره للجزء الصلب؛ تخفيض حجم الجزء السائل والوحل المخفف؛ وتقليل محتوى النيتروجين في السائل (تجريد الأمونيا وامتصاصها، والنترجة- نزع النتروجين) و/أو محتوى الفوسفور.

(ر) الحد من ارتشاح النترات (N) والفوسفور (P) من السماد الطبيعي: تحويل مزارع التربية إلى فقاعة معزولة حيث يتم تجنب الجريان السطحي من المناطق المحيطة وتدفق السوائل غير المتحكَّم فيها من المنطقة الزراعية؛ تطبيق الهضم اللاهوائي والطاقة الحيوية لإنتاج الأسمدة العضوية الغنية بالنيتروجين (الملاط الحيوي) والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة؛ وإنتاج الأسمدة السائلة بواسطة التحلل الهوائي للنفايات العضوية وكذلك الأسمدة من عمليات التسميد.

---

[1] يتم الحصول على المعلومات من خلال مراجعة البيانات المتوفرة لدى الدولة أو من خلال التعاون مع الدول الأخرى وتعزيز البحث الميداني عندما توجد فجوة في البيانات المتوفرة. ينبغي أن تتضمن المعلومات إجمالي امتصاص المغذيات والامتصاص حسب فترات نمو المحاصيل خلال موسم النمو (أي منحنيات الامتصاص).

الملحق 2

عناصر توجيهية لإنشاء الإطار التنظيمي للتحكم في الجريان السطحي الناتج عن الأنشطة الزراعية في إطار تنفيذ المادة الخامسة بشأن التدابير

بهدف تنفيذ الفقرة 6 (ب) من المادة الخامسة بشأن التحكم في جريان مياه الري وتنظيم ارتشاح المياه للحد من نقل المغذيات الزائدة والمبيدات الحشرية والنفايات وخاصة النفايات البلاستيكية الناتجة عن الأنشطة الزراعية، تطبق الأطراف المتعاقدة العناصر التوجيهية التالية عند وضع الأطر التنظيمية، مع تقديم المبررات، حسب الاقتضاء:

(أ) تطبيق الاحتياجات من المياه على المحاصيل السنوية والدائمة الرئيسية، باستخدام المعلومات المتوفرة أو إجراء تجارب ميدانية من شأنها سد الفجوة الموجودة في البيانات.

(ب) استخدام طرق التحكم المعتمدة على قياس التربة والمحاصيل لدعم قرارات المزارعين لإدارة الري.

(ت) معايرة استهلاك المياه وفقًا للطلب الفعلي للمحاصيل للمياه.

(ث) اعتماد أنظمة الري بالضغط لتحسين كفاءة استخدام المياه.

(ج) إنشاء أنظمة صرف اصطناعية.

(ح) تطبيق إدارة ملوحة التربة واستخدام جرعات ارتشاح متوازنة، بما في ذلك إنشاء أنظمة صرف اصطناعية، إذا لزم الأمر.

(خ) اتباع طرق حراثة تحافظ على البيئة وفقاً لخصائص التربة والمحاصيل والظروف المناخية بهدف تنظيم ارتشاح المياه وتقليل الجريان السطحي وما ينتج عنه من تآكل.

(د) استخدام نباتات التغطية لزيادة تغلغل المياه في التربة وتقليل التبخر.

(ذ) تشجيع الحلول الطبيعية للحد من الاستخدام غير الضروري للموارد المائية وكذلك الحد من تلوثها.

(ر) مراعاة دورات المحاصيل وأصناف المحاصيل المتكيفة مع توافر المياه.

(ز) تعزيز تقنيات إعادة استخدام المياه وتجميع المياه.

الملحق 3

عناصر توجيهية لإنشاء الإطار التنظيمي لتعزيز الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية في إطار تنفيذ المادة الخامسة بشأن التدابير

بهدف تنفيذ الفقرة 6 (ج) من المادة الخامسة بشأن تعزيز ممارسات إدارة متكاملة للآفات بهدف إدارة وتخفيض مستوى المبيدات الزراعية، تطبق الأطراف المتعاقدة العناصر التوجيهية التالية عند وضع الأطر التنظيمية، مع تقديم المبررات، حسب الاقتضاء:

(أ) تحديد عتبات العمل، وهي النقطة التي تُشكّل فيها أعداد الآفات أو الظروف البيئية إشارة إلى أنه ينبغي اتخاذ إجراءات مكافحة الآفات بناءً على نتائج المراقبة. في حال الحاجة للتدخل، يفضل استخدام المحاليل غير الكيميائية، والفيزيائية، والبيولوجية، أو المنتجات الواقية للنباتات ذات الخطورة المنخفضة.

(ب) تطبيق ممارسات تحكم في المحاصيل تقلل من نشوء الآفات وتكاثرها وانتشارها وبقائها، مثل التناوب بين المحاصيل المختلفة واختيار الأصناف المقاومة للآفات وزراعة جذور خالية من الآفات.

(ت) تقييد الممارسات التي تسرع من التلوث بالمبيدات الحشرية، مثل استخدام الطائرات.

(ث) تطبيق أساليب وأدوات رصد الكائنات الضارة والمفيدة واستخدام نماذج لذلك.

(ج) طرق تطبيق المبيدات: استخدام التركيبات المصرح بها بناءً على معايير واضحة للتكيف بين نوع الآفة والتركيبة المستخدمة، والجرعة، وضبط التوقيت الصحيح للتطبيق، والاستخدام المناسب لمعدات الرش.

(ح) منع انتشار الكائنات الضارة عن طريق تدابير النظافة (على سبيل المثال، عن طريق التطهير المنتظم للآلات والمعدات).

(خ) حماية وتعزيز الكائنات المفيدة الهامة، على سبيل المثال من خلال تدابير كافية لحماية النباتات أو الاستفادة من البنى التحتية البيئية داخل وخارج مواقع الإنتاج.

(د) التحكم في استخدام مبيدات الفوسفور العضوي والحد منه.

الملحق 4

عناصر توجيهية لإنشاء الإطار التنظيمي لخفض إنتاج البلاستيك الزراعي في إطار تنفيذ المادة الخامسة بشأن التدابير

بهدف تنفيذ الفقرة 6 (د) من المادة الخامسة بشأن تنفيذ ممارسات الإدارة الجيدة التي تساهم في الحد من توليد النفايات البلاستيكية الناتجة عن الأنشطة الزراعية، تطبق الأطراف المتعاقدة العناصر التوجيهية التالية عند وضع الأطر التنظيمية، مع تقديم المبررات، حسب الاقتضاء:

(أ) استخدام محاصيل التغطية للحد من تآكل التربة بدلاً من التغطية برقائق.

(ب) استبدال المنتجات البلاستيكية ببدائل أكثر استدامة، مثل الزجاج أو البولي كربونات بدلاً من الأغطية البلاستيكية المستخدمة في الدفيئة.

(ت) استبدال المنتجات ذات الدورة الواحدة قصيرة المدى بمنتجات قابلة لإعادة الاستخدام، مثل صناديق الحصاد الصلبة القابلة للتكديس بدلاً من الأكياس المرنة.

(ث) الترويج لإعادة تدوير البلاستيك الزراعي.

(ج) استبدال، عند الاقتضاء، البوليمرات غير القابلة للتحلل العضوي بأخرى ذات خصائص قابلة للتحلل ومناسبة لغاية استخدامها.

(ح) وضع العلامات على المنتجات البلاستيكية لتسهيل عملية تحديد الهوية والتتبع.

(خ) تطبيق المسؤولية الموسعة للمنتجين فيما يتعلق بالتغليف البلاستيكي (مثل منتجات الأسمدة) والمنتجات غير المخصصة للتغليف (مثل المواد البلاستيكية المسببة للاحتباس الحراري).

الملحق 5

عناصر توجيهية لإجراءات رصد وقياس تركيزات المواد المغذية التي يتم تصريفها في المياه الساحلية في إطار تنفيذ المادة الخامسة بشأن التدابير

بهدف تنفيذ الفقرة 9 (ب) من المادة الخامسة بشأن إجراءات رصد وقياس تركيزات المواد المغذية التي يتم تصريفها في المياه الساحلية، تطبق الأطراف المتعاقدة العناصر التوجيهية التالية عند وضع الأطر التنظيمية، مع تقديم المبررات، حسب الاقتضاء:

(أ) وضع برنامج رصد لمراقبة وقياس تركيزات العناصر الغذائية واتجاهاتها في المسطحات المائية الرئيسية التي تصب في المياه الساحلية. يتوجب على الأطراف المتعاقدة الإبلاغ عن بيانات الرصد على أساس سنوي وفقًا لنموذج الإبلاغ الذي يتم الاتفاق عليه مع الأمانة.

(ب) تحديد المستوى الأقصى المسموح به لتركيزات العناصر الغذائية التي تم قياسها في المسطحات المائية الرئيسية التي تصرف في المياه الساحلية وفقًا للفقرة (أ من الملحق 5-)، بالتنسيق مع الأمانة، بهدف تحقيق الوضع البيئي الجيد للمياه الساحلية بالإضافة إلى تحليل اتجاهات تراكيزالمواد المغذية التي تم قياسها خلال فترة خمس سنوات.

(ت) يجب أن تشتمل العناصر الغذائية التي يجب أخذها في الاعتبار في برنامج المراقبة المشار إليه في النقطة (أ) المعلومات التالية، حسب الاقتضاء، والمنصوص عليها في قواميس ومعايير البيانات ذات الصلة بالمؤشر المشترك 13 (IMAP Common Indicator 13): الأمونيوم، النيترات، النيتريت، النيتروجين الكلي، الأرثوفوسفات، والفوسفور الكلي.

(ث) اعتماد إجراءات أخذ العينات وطرق تحضير العينات وفق تلك المدرجة في المبادئ التوجيهية والبروتوكولات العائدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط والخاصة برصد العناصر الغذائية الرئيسية والكلوروفيل أ في مياه البحر.

التذييل الثاني
خطة العمل مع الجدول الزمني لتنفيذ مواد الخطة الإقليمية لإدارة الزراعة

المادة ذات الصلة (الفقرة)	التدابير الرئيسية لمنع التلوث التي يتم تنفيذها في الخطة الإقليمية لإدارة القطاع الزراعي	السنة الهدف لتنفيذ التدابير									
		2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
المادة 5 (6أ)	وضع إطار تنظيمي بهدف تقليل ومنع التلوث الناجم عن المواد المغذية الناتجة عن الأنشطة الزراعية										
المادة 5 (6ب)	وضع إطار تنظيمي بهدف تقليل ومنع التلوث الناجم عن جريان مياه الري وارتشاحها										
المادة 5 (6ت)	وضع إطار تنظيمي للإدارة المتكاملة للآفات كأحد الأدوات التي تساهم في خفض مدخلات المبيدات الحشرية مما يسمح باستخدام المبيدات فقط عند مستويات مبرَّرة اقتصاديًا وبيئيًا.										
المادة 5 (6ث)	وضع إطار تنظيمي لممارسات الإدارة الجيدة التي تساهم في تقليل توليد النفايات البلاستيكية الناتجة عن الأنشطة الزراعية في سياق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدائري.										
المادة 5 (7)	إنشاء خدمات إرشادية/استشارية وبرامج تدريب وحملات توعية للمزارعين من أجل تعزيز تنفيذ التدابير المناسبة بناءً على الإطار التنظيمي المحدد بموجب الفقرة (6)										
المادة 5 (8)	سنّ آليات دعم لتمكين المزارعين من تنفيذ التدابير المناسبة، حسب الاقتضاء، للحد من مدخلات الملوثات والنفايات الأخرى الناجمة عن الأنشطة الزراعية على أساس الإطار التنظيمي المحدد وفقًا للفقرة (6)										
المادة 5 (9)	تعيين "المناطق المعرضة للخطر" على أنها جميع المناطق الزراعية التي تصب في المياه الساحلية وتساهم في تخثثها.										
المادة 5 (10)	تنفيذ تدابير تستند إلى الممارسات الزراعية الجيدة التي تساهم في الحفاظ على صحة النظم الطبيعية؛ بالإضافة إلى تطبيق استراتيجيات ذكية تعزز ترابط المياه والطاقة والغذاء؛ مع الأخذ في الاعتبار الفرص وأوجه التآزر بين جميع الأنظمة										

]